

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة
وعضوية القضاة السادة
د. خلف الرقاد، محمود البطوش، عادل الشواورة، حابس العبدلات

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٤/٢٨٥٠

(تعيين مرجع)

المستدعي :- عاصم فيصل عارف التل.

وكلاؤه المحامون ليث سمير حداد وأحمد غرايبة وسليم شخاترة.

الموضوع:- طلب تعيين مرجع.

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ تقدم المستدعي بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص لنظر الطعن الاستئنافي في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٢/٢٦٣١) تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ سندا للوقائع التالية :-
١- أقام المستدعي القضية الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٢٦٣١) صلح حقوق إربد موضوعها تقدير أجر المثل وصدر قرار قطعي بها.

٢- تقدم المدعى عليه باستئناف القرار القطعي لدى محكمة استئناف إربد وأصدرت القرار رقم (٢٠١٣/٨١٤٧) بإحالة الدعوى إلى محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية لعدم الاختصاص .

٣- أصدرت محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية وبعد إحالة الدعوى إليها القرار رقم (٢٠١٤/٢١٦٠) بعدم اختصاصها لرؤية الاستئناف .

القرار

بالتدقيق والمدولة نجد إن واقعة الدعوى تتلخص في أن المدعي عاصم فيصل التل أقام بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤ الدعوى رقم (٢٠١٢/٢٦٣١) لدى محكمة صلح حقوق إربد مختصاً المدعى عليه إبراهيم علي سالم الشاعر طالباً فيها إعادة تقدير بدل إجارة (مخزن) وذلك على سند من القول :-

يملك المدعي المخزن رقم (٢٠١٥) المقام على قطعة الأرض رقم (١٤٥١) حوض (٧) البقعة الغربية من أراضي إربد والمدعى عليه يستأجر المخزن الموصوف بموجب عقد إيجار سنوي ابتداءً من ١٩٩٧/٤/١ بأجرة سنوية (٩٥٠) ديناراً تدفع على قسطين في ٤/١ و ١٠/١ من كل عام واستمر العقد بحكم القانون وإن المدعي يرغب بتقدير أجر مثل العقار الموصوف بما يتناسب وأجر المثل السنوي حيث لم يتم الاتفاق مع المدعى عليه على أجرة جديدة .

نظرت محكمة أول درجة الدعوى وبعد استكمال الإجراءات أصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/٢٦٣١) تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ والذي قضت فيه بتعديل بدل الإجارة للعقار موضوع الدعوى ليصبح (١٨٠٠) دينار سنوياً بواقع (١٥٠) ديناراً / شهر اعتباراً من تاريخ إقامة الدعوى وتضمن المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٩٠) ديناراً أتعاب محاماة .

طعن المدعى عليه بذلك القضاء لدى محكمة استئناف إربد قيد بالرقم (٢٠١٣/٨١٤٧) وبتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣ قررت عدم اختصاصها برؤية الطعن الاستئنافي كونه ينصب على قرار صادر بطلب مستعجل وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية حيث قيد الطعن الاستئنافي لدى محكمة بداية حقوق إربد/ بصفتها الاستئنافية بالرقم (٢٠١٤/٢١٦٠) وبتاريخ ٢٠١٤/٥/١٥ قررت عدم اختصاصها برؤية الطعن الاستئنافي الأمر الذي نشأ عنه تنازع سلبي على الاختصاص بين المحكمتين وهما محكمتا استئناف إربد ومحكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية فتكون محكمة التمييز هي المختصة بتعيين المرجع المختص برؤية الطعن الاستئنافي وفق ما هو مقرر في المادة (١/٣٥) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وحيث نجد إن المادة (١٠/٣/أ) من قانون محاكم الصلح قد حددت اختصاص محكمة البداية بصفقتها الاستثنائية في الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به ألف دينار.

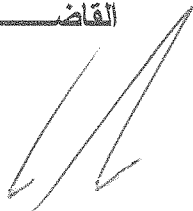
وقد بينت الفقرة (ب) من المادة ذاتها أن الأحكام الصلحية الحقوقية الأخرى تستأنف إلى محكمة الاستئناف.

وحيث إن موضوع الدعوى كما بينته لائحة الدعوى هو إعادة تقدير بدل إجازة وقد تم تقدير بدل الإجازة السنوية بموجب الخبرة التي اعتمدها محكمة الصلح بمبلغ (١٨٠٠) دينار سنوياً وهو ما قضت به محكمة الصلح أي بما يزيد على ألف دينار فيكون الطعن بهذا الحكم في الحالة المعروضة حسب المبلغ المحكوم به وبما أنه يزيد على ألف دينار فإن محكمة الاستئناف تكون هي المختصة برؤية الطعن الاستئنافي.

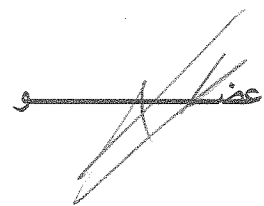
وبناءً عليه وعملاً بأحكام المادة (٣٥/١/ب) من قانون أصول المحاكمات المدنية نقرر تعيين محكمة استئناف إربد مرجعاً لنظر الطعن الاستئنافي وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١١ شوال سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٣/٩/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس



عضو
الامير عرواح



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / أ. ك

